THE CENTER OF MAKING POLICIES
FOR INTERNATIONAL AND STRATEGIC STUDIES
مركز صنع السياسات
للدراسات الدولية والاستراتيجية

تقرير

اقتصاد العراق بين أزمة كورونا وانهيار أسعار النفط العالمية

وتأثيراتها على بناء الموازنة الاتحادية 2020

د. عبدالرحمن نجم المشهداني

03/ أبريل/ 2020

د. عبدالرحمن نجم المشهداني

زميل أقدم في (برنامج الدراسات الاقتصادية) في مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، وأستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية المساعد في الجامعة العراقية - بغداد.

مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية

مؤسسة علمية بحثية مستقلة تضم نخبة من الخبراء والباحثين في مختلف الاختصاصات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويُعنى المركز بتقديم جملة من التحليلات الاستراتيجية للأحداث الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويولي العراق اهتماما خاصا، كما يسعى لتقديم البدائل التي تثري دوائر صنع القرار.

THE CENTER OF MAKING POLICIES
FOR INTERNATIONAL AND STRATEGIC STUDIES
مركز صنع السياسات
للدراسات الدولية والاستراتيجية

اسطنبول - تركيا

Onalti Dokuz Istanbul
Kazlıçeşme, Abay Cd. No:56, 34020,
Zeytinburnu/İstanbul
(0212) 510 29 29
https://goo.gl/maps/3hWVSyPhB1AcWpXaA

info@makingpolicies.org
www.makingpolicies.org
/makingpolicies

المحتويات

أولًا: الازمة الصحية: ازمة تفشي فايروس كورنا المستجد (كوفيد 19) وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي 05

ثانيًا: ازمة انهيار أسعار النفط اذار 2020 06

ثالثًا: انهيار أسعار النفط العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي 08

رابعًا: الإجراءات والمقترحات المطلوبة لتجاوز الازمة المالية 13

رغم ان الازمات المالية والاقتصادية هي جزء من بنية النظام الرأسمالي الأساسية، وهي واحدة من اهم الظواهر الاقتصادية التي تترك تأثيرا عميقا على النشاط الاقتصادي وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية. الا ان الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة 2020 تختلف عن كل الازمات السابقة، فعبر دراسة الازمات طيلة الـ 250 سنة الماضية نجد انها كانت تشترك في خاصية محددة، وهي ان الازمات تضرب أجزاء محددة وتتأثر بها دول وربما قارات محددة وليس العالم ككل. كما تختلف في أسبابها من ازمة لأخرى، وكانت هناك دائما الأفكار التي تخرج من صميم هذه الازمات لإيجاد فكرة رئيسة للخروج منها. كما ان الجزء الاخر من العالم غير المتضرر من الازمة هو من يساعد دول الازمة في الخروج منها.

اما الازمة الراهنة فهي تختلف كليا من حيث انها ازمة مركبة اقتصادية وصحية، لم تنجو منها دولة او مدينة في كل بقاع العالم تقريباً، وضربت كل اصقاع الأرض بتنوع انظمته السياسية والاقتصادية، وستدخل الاقتصاد العالمي في ركود شديد. فهي ضربت مفاصل الاقتصاد الحقيقي والنقدي، فانهارت أسواق الطاقة العالمية وانهارت أسواق المال وتوقفت اغلب المصانع والمعامل في مختلف دول العالم الصناعي منها والنامي. وربما يعود السبب في ذلك الى العولمة التي سادت العالم بفضل التطور المعرفي والتكنلوجي، الذي جعل من العالم قرية كونية صغيرة، فأصبحت فيه الأسواق (سوق العمل وسوق السلع وسوق راس المال) ومتغيراتها خارج السيطرة الوطنية.

وللوقوف على ابعاد ما يشهده العراق من تداعيات لهذه الازمة لابد من دراسة هذه الازمات وبيان مدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي وسبل الحد من تأثيرها:

اولا: الازمة الصحية: ازمة تفشي فايروس كورنا المستجد (كوفيد 19) وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي

ثانيا: ازمة انهيار أسعار النفط اذار 2020

ثالثا: انهيار أسعار النفط العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي

رابعا: الإجراءات والمقترحات المطلوبة لتجاوز الازمة المالية

أولًا: الازمة الصحية: ازمة تفشي فايروس كورنا المستجد (كوفيد 19) وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي

رغم ان ظهور فايروس كورنا المستجد وانتشاره في الصين في 2019/11/17 في مدينة ووهان وتحوله الى جائحة عالمية اصابت اكثر من 176 دولة من دول العالم، شُلت على اثرها الحياة الاقتصادية وقطعت اوصال العالم اجمع، واوصال الدول نفسها، وكشفت عن هشاشة اغلب الاقتصادات العالمية المتقدمة منها والنامية على حد سواء، في عدم قدرتها على مواجهة هذا الوباء، الا عبر التضامن العالمي بين دول العالم اجمع، والعراق بصفته واحدا من هذه الدول التي ظهرت فيه اول حالات الإصابة في 2020/2/24 ثم توالت الإصابات حتى وصلت في يوم 2020/3/30 الى اكثر من (630)[1] إصابة وهو لم يدخل بعد ذروة المرض. الامر الذي تطلب من الحكومة تشكيل خلية ازمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لحد من انتشار هذا الفايروس فاتخذت جملة من الإجراءات الاحترازية والوقائية أهمها:

1. تعطيل الدراسة في المدارس والجامعات اعتبارا من 2020/2/28 وحتى اشعار اخر والاعتماد على التعليم الالكتروني عن بعد للتواصل مع الطلبة.
2. اغلاق تام للحدود البرية مع الدول الموبوءة التي ظهرت فيها الإصابات ومنع دخول الوافدين منها مع إيقاف حركة التبادل التجاري للمدة من 8-2020/3/15
3. اغلاق المحلات وأماكن التجمعات العامة كالمولات، دور السينما، المقاهي، المطاعم، المسابح، قاعات المناسبات، المنتزهات، المنتديات الاجتماعية ودور العبادة.
4. تعطيل الدوام الرسمي في معظم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية واستثناء المؤسسات الأمنية والصحية والإعلامية فقط.
5. فرض حجر صحي وحضر للتجوال متجدد أسبوعيا في مدن ومحافظات العراق، والطلب من المواطنين البقاء في منازلهم للحد من تفشي الفايروس والسيطرة عليه.

ان ما ترتب على تفشي الفايروس واتخاذ إجراءات الحماية للحد من منه تركت اثارا سلبية على الاقتصاد العراقي أهمها:

1. توقف شبه تام للمؤسسات الرسمية عن العمل، ورغم التوجه نحو إدارة المؤسسات والتواصل مع الموظفين عبر وسائل التواصل الالكترونية، الا ان هذا التوقف يكبد الميزانية العامة خسائر يومية تقدر بأكثر من 100 مليون دولار.[2]
2. اعلان الحجر الصحي وحضر التجوال يكبد المؤسسات غير الرسمية خسائر فادحة تقدر بعشرات الملايين يوميا، فقد تكبدت الشركات والمصارف وقطاع الاعمال ما بين 40-50 مليون دولار يوميا جراء قطع الانترنيت عند اندلاع التظاهرات في الأول من تشرين الأول 2019،

فكم ستتحمل هذه المؤسسات من خسائر نتيجة فرض الحجر وحظر التجول لعموم العراق[3]؟!

3. اعلان حضر التجوال يعني حرمان ذوي الدخل المحدود من أصحاب الاعمال اليومية والعاملين في القطاع غير المنظم من قوتهم اليومي، الذين تزيد اعدادهم عن ثلاثة ملايين عامل، الامر الذي فاقم معاناتهم وعوائلهم الشديدة في إمكانية توفير متطلباتهم العيش اليومية لإعالة عوائلهم. خاصة مع استمرار تجديد الحضر اسبوعيا.
4. اعلان تفشي المرض دفع بعض الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط، خاصة شركة بتروناس الماليزية العاملة في حقل الغراف النفطي -واحد من أكبر الحقول النفطية- الى اجلاء رعاياها وتوقف الإنتاج في الحقول النفطية العاملة فيها، مما يعني انخفاض الإنتاج النفطي بما يقرب من 200 ألف برميل يوميا. [4]

ثانيًا: ازمة انهيار أسعار النفط اذار 2020

تشهد أسواق الطاقة العالمية بين الحين والأخر تقلبات دورية، تختلف في تأثيرها على الدول المنتجة والدول المستوردة، وهو ما يستوجب التحوط لها واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها، الا ان ما نشهده اليوم من انهيار لأسعار النفط العالمية التي وصلت الى اقل من (30) دولار للبرميل الواحد، ربما لن تكون النهاية بل يمكن ان تكون المرحلة الأولى من الازمة، خاصة أن انهيار الأسعار يتزامن مع انخفاض الطلب العالمي على النفط، نتيجة التوقف شبه التام لحركة الاقتصاد العالمي جراء تفشي فايروس كورونا الذي قطع اوصال العالم، وعطل حركة قطاع النقل الجوي والبري وحتى البحري، المستهلك الأكبر للطاقة التي تصل الى نسبة ما يستهلكه الى (70%) من اجمالي الاستهلاك العالمي، وتوقفت المعامل والمصانع، ودخلت مدن العالم المختلفة في صمت رهيب لاتخاذ سكانها المساكن والبيوت محجرا طوعيا واجباريا لهم هربا من فايروس وباء كورونا، الذي يتنقل في حواري وازقة المدن الموبوءة، ليحصد أرواح العشرات، ويتوقع ان تشتد ازمة الوباء في الأيام القادمة في معظم دول العالم، مما يعني استمرار توقف الحياة وبالتالي تزايد الانخفاض في الطلب العالمي على النفط -الذي يتوقع ان ينخفض بأكثر من (25%)- الى ما يقرب من (75) مليون برميل في الأشهر الثلاث القادمة من هذا العام[5]. ورغم ذلك فقد كانت هناك مجموعة من الأسباب التي سارعت بحصول الازمة في اذار 2020 منها:

1. **الحرب التجارية الامريكية – الصينية:** بدأت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في 2018/3/22، بعد اعلان الرئيس الأمريكي عن نيته فرض رسوم جمركية تبلغ (50) مليار دولار على السلع الصينية المصدرة للأسواق الامريكية، بموجب المادة (سوبر

301) من قانون التجارة الأمريكي لعام 1974، في محاولة منه لتقليل عجز ميزان المدفوعات مع الصين البالغ (800) مليار دولار (500 مليار العجز التجاري + 300 مليار بسبب سرقة الملكية الفكرية)، وفرض رسوم جمركية أخرى على دول الاتحاد الأوربي. وكرد فعل انتقامي من الحكومة الصينية فقد فرضت رسوم جمركية على أكثر من (128) منتج امريكي أشهرها فول الصويا. وأدى تصاعد الحرب التجارية الى تقليص معدلات نمو الاقتصاد الصيني من (6,4%) في عام 2018 الى (6%) في عام 2019، الذي أدى بدوره الى انخفاض وتيرة النمو العالمي من (3,6%) في عام 2018 الى (3%) في عام 2019، ويتوقع ان ينخفض معدل النمو الاقتصادي للصين الى (6%) في عام 2020. [6]

2. لقد تعمقت هذه الازمة بانتشار فايروس كورونا المستجد الذي أدى الى شلل وتعطل الحياة الاقتصادية في كل دول العالم وخاصة الصين، بسبب حالة عدم اليقين في السيطرة على الفايروس، وعدم اكتشاف المصل المضاد له الذي يتطلب تجربته بعد اكتشافه وتصنيعه تجاريا الى مدة لا تقل عن سنة. ونتيجة لذلك ستكون حالة عدم اليقن من الإصابة بالمرض هي السائدة بين الافراد ورجال الاعمال مما يؤدي الى استمرار اثاره السلبية المتمثلة بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض معدلات التبادل التجاري على الصعيد العالمي، ان تفشي وباء كورونا في قلب المنطقة الصناعية الصينية التي تورد أكثر من 60% من الإنتاج الصيني المخصص للتصدير، وتوقف المصانع التي أدت الى تعميق انخفاض الطلب الصيني على النفط الذي زاد عن 20% أي بحدود (2,5) مليون برميل يوميا خاصة وان الصين تستورد ما يقرب من (12) مليون برميل يوميا. تمثل السوق الرئيس للنفط العراقي الذي يصدر لها مليون برميل يوميا.
3. تزايد الإنتاج الصخري الأمريكي الذي زاد عن (9) مليون برميل يوميا ليصل الإنتاج الأمريكي من النفط الى أكثر من (13) مليون برميل يوميا، مما أدى الى تزايد المعروض النفطي في الأسواق العالمية وتحول الولايات المتحدة الامريكية، من دولة مستوردة فقط الى دولة مستوردة ومصدرة لأكثر من (3,5) مليون برميل يوميا.[7]
4. رفض روسيا مقترح منظمة أوبك بزيادة خفض الإنتاج لدول أوبك والدول من خارج أوبك الى (3,2) مليون برميل يوميا، بزيادة (1,6) مليون حصة روسيا، وكازخستان (500) ألف برميل، وتصريح وزير النفط الروسي بان السعر المستهدف في الموازنة الروسية هو (40) دولار، لذلك ستعمل على زيادة الإنتاج اعتباراً من الأول من نيسان، وعدم الالتزام بالاتفاقات

السابقة للمحافظة على حصصهم السوقية وكسب مشترين جدد.

5. اتخاذ السعودية إجراءات انتقامية كرد فعل على عدم تعاون روسيا مع دول الأوبك، بإعلانها زيادة الإنتاج بأكثر من مليوني برميل يوميا، اعتباراً من الأول من نيسان إضافة الى تقديم خصومات سعرية اعتبارا من 2020/3/9 الى مشتري النفط السعودي تتراوح من 5-8 دولار عن كل برميل، للمحافظة على حصصهم السوقية وكسب مشترين جدد. مع دعوتها دول أخرى لزيادة انتاجها.

ورغم اسهام هذه العوامل بانهيار اسعار النفط العالمية الى ما يقرب من 30 دولار، الا ان إجراءات السعودية عمقت من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الروسي، تمثل بانخفاض قيمة الروبل الروسي من (66,7) للدولار الواحد في 2020/2/28 الى (78) روبل في 2020/3/28، إضافة الى انخفاض مؤشر بورصة موسكو حيث تراجع المؤشر NICEX للأسهم المقومة بالروبل (7,67%) وكذلك الأسهم المقومة بالدولار الى (12,67%). لذلك أبدت روسيا تراجعها عن عدم عقد اجتماع الأوبك والدول خارجها في الأول من نيسان، وإمكانية الاتفاق على خفض جديد للإنتاج للمحافظة على الأسعار.

ثالثًا: انهيار أسعار النفط العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي

ان العراق ربما هو الدولة الاكثر تضررا بالأزمة من دول العالم الأخرى الا انه يتخلف في طبيعة تأثير هذه الازمة عن باقي الدول فهو يشهد ازمة معقدة ثلاثية الابعاد هي:

- الازمة السياسية متمثلة باستمرار التظاهرات الشبابية التي انطلقت في الأول من تشرين الأول 2019، واثمرت مطالبها بأسقاط الحكومة وتحولها الى حكومة تصريف اعمال منزوعة الصلاحيات في اتخاذ القرارات الأساسية، او تمرير مشاريع القوانين وخاصة مشروع الموازنة لعام 2020، مع التلكؤ الواضح في إمكانية اختيار وتمرير مكلف جديد لرئاسة مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة الانتقالية، التي تكون مهمتها الأساسية الاعداد لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.
- الازمة الاقتصادية المتمثلة بانخفاض الإيرادات العامة بشكل كبير جدا نتيجة الازمات الاقتصادية العالمية، واقتراح موازنة 2020 بأرقام فلكية من الصعب تنفيذ 25% منها.
- الازمة الصحية بعد تفشي فايروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

إن اعتماد الاقتصاد العراقي الكبير على النفط، والذي يشكل أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يساهم في تمويل موازنته العامة بأكثر من 90%. ويستورد أكثر من (90%) من احتياجاته الأساسية من دول العالم المختلفة، أصبح عرضة للتأثر بصدمات الأسواق العالمية وأكثر

ارتباطا بها، نتيجة لسوء الإدارات السياسية التي تعاقبت على حكم العراق، وعدم استفادته من الفوائض النفطية التي تحققت في السنوات السابقة في احداث تنمية اقتصادية حقيقة او استثمار هذه الفوائض في تأسيس صناديق للثروة السيادية التي يمكن استثمار مواردها في معالجة الازمات، مثلما تفعل الدول النفطية الأخرى بدلا من تحولها الى مشاريع وهمية زادت اقيامها عن (350) مليار دولار.

ان هذا الانهيار في أسعار النفط سيترك جملة من الاثار السلبية على الاقتصاد العراقي يمكن ايجازها ب:

1. كانت التسريبات الأولية للموازنة المقترحة لعام 2020، والتي لم يناقشها البرلمان رغم مرور ثلاثة أشهر على بدء السنة المالية للعام، تشير الى اعتماد سعر (56) دولار لبرميل النفط، مع تثبيت الكميات المصدرة عند (3,880) مليون برميل يوميا. وزيادة في اجمالي النفقات الى (164) ترليون دينار، بزيادة قدرها (31) ترليون دينار عن عام 2019، وبعجز مخطط يصل الى (50) ترليون دينار، رغم ان قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (6) لسنة 2019 نص في المادة (6) على (عدم جواز زيادة العجز في الموازنة التخطيطية عن (3%) من الناتج المحلي الإجمالي)، وحيث ان تقديرات الناتج المحلي الإجمالي كانت (241) مليار دولار وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي في عام 2018 [8]، فان العجز في موازنة عام 2020 يجب ان لا يزيد عن (7,5) مليار دولار وفقا للقانون.[9]
2. **ان انخفاض سعر برميل النفط دولار واحد عما مخطط في الموازنة يعني خسارة العراق أكثر من (1,4) مليار دولار، فكيف إذا استمرت الأسعار بانخفاض لأكثر من 30 دولار، فهذا يعني ان العجز سيزيد عن 42 مليار دولار أي ما يعادل (50) ترليون دينار وسيكون اجمالي العجز (100) ترليون دينار، وهو رقم يصعب توفير ثلثه سواء بالاقتراض الداخلي ام الاقتراض الخارجي.**
3. ان الكميات المفترض تصديرها والمثبتة في الموازنة العامة هي (3,880) مليون برميل يوميا، في حين ان شركة سومو لم تستطيع تصدير سوى (3,600) ملايين برميل يوميا من المنافذ الجنوبية وامتناع حكومة إقليم كردستان عن تسليم (250) ألف برميل للحكومة المركزية علما انها من حصة العراق النفطية، وهذا يعني ان الحكومة المركزية ستخسر أكثر من (5) مليار دولار.
4. انخفاض أسعار النفط سيؤدي الى توقف الأنشطة الاستثمارية الموجهة لإعادة الاعمار ودعم القطاعات الحقيقية، ستوجه الإيرادات العامة لتمويل النفقات التشغيلية خاصة الرواتب

والأجور التي زادت بأكثر من عشرة تريليونات دينار في نهاية عام 2019 بعد إعادة أكثر من (500) منتسب من المفسوخة عقودهم الى الخدمة في مؤسسات الجيش والشرطة والحشد الشعبي والكهرباء.

5. استمرار التراجع في نسبة الصرف في الموازنات الاستثمارية التي لم تصل في أحسن الأحوال الى أكثر من 25%، وعدم القدرة على تنفيذ المشاريع لتأخر إقرار الموازنة K وتأخر صدور تعليماتها سنويا يقلل من إمكانية التنفيذ. وسيحرم الاقتصاد من إمكانية إضافات رأسمالية جديد لتعزيز التراكم الرأسمالي وخلق فرص عمل جديد.
6. استمرار الاعتماد على الاقتراض سيؤدي الى تزايد الدين العام المحلي والاجنبي، والالتزامات المترتبة على الحكومة العراقية التي زادت عن (153,560) ترليون دينار، والذي يشكل نسبة كبيرة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي التي وصلت الى أكثر من 60% في عام 2018 كما في الجدول (1).
7. حذر رئيس صندوق النقد الدولي الحكومة العراقية، في مؤتمر الكويت في شباط 2018، من مغبة الاستمرار بالاقتراض لتمويل النفقات التشغيلية من إمكانية تعسر العراق في تسديد فوائد واقساط الدين، والتي من الممكن ان تصل الى (33) مليار دولار في عام 2023 كما في الجدول (2).
8. ان استمرار سوء التخطيط في الموازنات العامة التي تنظم دائما بعجز وتنتهي الميزانيات الفعلية بفائض للسنوات 2004-2018، رغم إضافة السلف غير المطفأة وكما موضح في الجدول (3) بلغت هذه الفوائض المتراكمة (76,131) مليار دينار (غير معلوم جهة صرفها حد اللحظة؟!!). ولم تدور هذه الفوائض في الموازنات اللاحقة لها الا في عام 2015 وكانت (2,8) مليار دولار فقط. يشير الى حجم الفساد المستشري في معظم مفاصل الدولة العراقية وضعف تطبيق القانون بحق المفسدين الذين هدروا موارد الدولة وعطلوا مشاريع التنمية الاقتصادية.
9. يثار تساؤل مهم حول مقدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، وقدرتها على تسديد الرواتب لموظفي القطاع العام، وهم البند الأهم في الموازنة الاتحادية، وهناك مخاوف على نطاق واسع حول مقدرة الحكومة على توفير ذلك، وما قد يترتب عليه من تداعيات تصيب البيئة الاقتصادية والاستقرار في السوق والعراق عموما بشكل بالغ، الا انه وبنظرة فاحصة فانه من المتوقع ان تكون الحكومة العراقية قادرة على توفير الرواتب، والحد الأدنى من النفقات

من غير استقطاع او فرض ضريبة، اذ ان من المتوقع ان توفر الإيرادات النفطية بحدود 25 ترليون دينار عراقي، بالإضافة الى إمكانية اقدام الحكومة على الاقتراض من البنك المركزي بواقع 20-25 ترليون دينار، و10 ترليون من البنوك الأخرى، كما انه من المتوقع ان تكون الإيرادات غير النفطية من ضرائب وغيرها بحدود 10 ترليون دينار عراقي، وهي بمجملها توفر الحد الأدنى للنفقات الحكومية بشكل عام.

جدول (1): اجمالي الدين العام والالتزامات المترتبة على الحكومة العراقية ونسبته للناتج المحلي الإجمالي للمدة 2003-2018 (مليار دينار عراقي)

السنة	الدين الخارجي 1	الدين الداخلي 2	التزامات مالية اخرى 3	اجمالي الدين والالتزامات المالية على الحكومة 4	الناتج المحلي الإجمالي 5	نسبة الدين العام الى GDP 4/5
2003					29,586	
2004	169,168	6,390	924	176,392	47,959	%367,8
2005	145,608	6,567	1,200	153,375	61,673	%248,7
2006	127,102	5,639	252	132,993	77,367	%171,9
2007	109,647	5,168	519	115,334	107,828	%106.9
2008	84,491	4,437	500	97,391	155,636	%62,6
2009	84,691	8,421	4,479	97,591	139,330	%70,0
2010	84,582	10,561	5,225	100,368	171,957	%58,4
2011	85,174	12,196	3,891	101,261	211,310	%47,9
2012	83,314	1,5251	3,392	98,231	245,186	%40,0
2013	86,784	13,020	1,500	101,304	267,396	%37.9
2014	85,086	19,873	7,065	112,024	260,610	%43,0
2015	81,391	31,864	19,326	132,581	191,716	%69,2
2016	79,744	46,875	34,460	162,441	196,536	%82,7
2017	79,322	48,659	34,977	162,958	225,995	%72,1
2018	78,384	43,810	30,366	153,560	251,064	%61,2

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية لسنوات مختلفة.

جدول (2): **تقديرات نائب رئيس صندوق النقد الدولي للوضع المالي في العراق في حالة تزايد الاقتراض العام وتزايد الدين العام (مليار دولار)**

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي %	58	53	53	52	51	50	49	
خدمات الدين	3	5	7	10	12	15	16	
فجوة التمويل	5	2	5	6	7	6	10	36
الاحتياطيات الأجنبية	48	62	70	70	65	57	50	
في حالة تزايد الدين العام سيكون								
نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي %	58	64	70	64	63	61	58	
خدمات الدين	3	7	14	19	24	29	33	
فجوة التمويل	5	17	20	9	13	12	16	87
الاحتياطيات الأجنبية	48	62	70	70	65	57	50	

المصدر: محاضرة السيد نائب رئيس صندوق النقد الدولي في اليوم الثاني من مؤتمر الكويت لإعادة اعمار العراق بعنوان (استثمر في العراق) الذي عقد مدينة الكويت للفترة من 12-2018/2/14

جدول (3): **العجز والفائض المخطط والفعلي في الموازنات العراقية للسنوات 2018/2003**

(مليار دينار)

السنة	الإيرادات الفعلية 1	النفقات الفعلية 2	الفائض/ العجز المقدر 3	الفائض/ العجز الفعلي 4	السلف غير المطفأ* 5	الفائض/ العجز بعد طرح السلف 6
2003						
2004	32,989	32,117	1,584	772	9,526	- 8,754
2005	40,436	26,375	-7,023	14,061	5.403	8,658
2006	49,056	38,807	-5,571	10,249	2,474	7,775
2007	54,965	39,031	-9,663	15,934	5,338	10,596
2008	80,641	59,403	-9,087	21,238	15,506	15,732
2009	55,244	52,567	-18,757	2,677	19,637	- 16,960
2010	70,178	64.352	-22,922	5,126	2,023	3,103
2011	108,807	69,640	-15,728	39,167	14,496	24,671
2012	119,817	90,375	-14,796	29,442	17,083	12,359
2013	113,840	106,873	-19,128	6,967	7,217	- 217
2014	105,387	83,556		21,831	0	21,831
2015	66,470	70,398	-25,414	- 3,928	9,006	- 12,934
2016	53,413	67,067	-24,195	- 13,654	1,898	- 15,552
2017	77,422	75,490	-21,660	1,932	1,998	- 66
2018	106,570	80,873	-12,515	25,697	0	25,697
المجموع				177,511	112,062	76,131

التقرير الخاص للسيد رئيس ديوان الرقابة المالية المقدم الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء في 2019

رابعًا: الإجراءات والمقترحات المطلوبة لتجاوز الازمة المالية

نظرا للارتباط الشديد للاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي، كونه رابع منتج للنفط في العالم ومصدر رئيسي له. فلا شك ان التداعيات الاقتصادية والصحية العالمية إضافة الى التداعيات الداخلية ستنعكس سلبا على الاقتصاد العراقي، وستواجه الحكومة العراقية (سواء كانت المستقيلة ام الجديدة بعد التكليف) ازمة مالية واقتصادية خانقة وشديدة، ولمواجهة هذه الازمة لابد من اتخاذ عددا من الخطوات الجريئة يمكن ان تكون هذه الاجراء:

1. تشكيل فريق من الخبراء المتخصصين بالشأن الاقتصادي والمالي، يكلف بإعداد موازنة طوارئ لتجاوز هذه الازمات، تكون أولوياتها تأمين الرواتب والأجور وتعزيز الامن الداخلي واتخاذ الإجراءات الوقائية الملحة للحد من انتشار فايروس كورونا، يتم اعتماد سعر معقول لبرميل النفط وفقا للتوقعات العالمية يكون بين (25-30) دولار.
2. ضغط النفقات المخصصة لقطاع الامن والدفاع وقطاع النفط والكهرباء ودواوين الأوقاف وهيئة الحج والعمرة، وإيقاف مخصصاتها التي تستأثر بأكثر من 45% من اجمالي النفقات واقتصارها على نفقات الرواتب فقط.
3. من الضروري اتخاذ قرار سياسي بإيقاف رواتب الأشخاص الذين يتقاضون أكثر من ثلاثة رواتب في آن واحد ومن مؤسسات مختلفة والتي اقرت بقوانين خاصة وتخيرهم باختيار الراتب الأعلى، ويقدر صندوق النقد الدولي اعدادهم بأكثر من (250) ألف شخص تقدر اجمالي رواتبهم بأكثر من (18) مليار دولار سنويا.
4. إعادة النظر في التخصيصات الكبيرة التي تستنزف موارد الموازنة العامة منذ عام 2006 ولحد الان مثل نفقات الامن والدفاع، والتي تزيد تخصيصاتها عن خُمس الموازنة العامة والكهرباء التي تستأثر بأكثر من 8%.
5. الحد من تفشي ظاهرة الفساد والعمل على تعظيم الإيرادات من المصادر غير النفطية، مثل تعزيز القدرات الكمركية التي يفترض ان تورد للموازنة العامة أكثر من (13) مليار دولار سنويا، ولا يتحصل سوى اقل من (2) مليار دولار كذلك الحال مع الإيرادات الضريبية.
6. الضغط على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة من اجل الإسراع بتصفية السلف المسحوبة منذ عام 2004 ولغاية عام 2018، والتي تقدر اقيامها بـ (112,061) مليار دينار، وهي حالة غير سليمة لإدارة واستعمال المال العام التي يشوب مشروعيتها بالإنفاق والمصداقية للبيانات المالية الشكوك بالهدر والفساد فاذا ما افترضنا ان ما نسبته 10% لم ينفق ونسبة 10%

ذهب لجيوب الفاسدين فهذا يعني إمكانية خصم او إعادة أكثر من (25) ترليون دينار.

7. تفعيل الجباية للخدمات المقدمة مثل الكهرباء التي يفترض ان تكون إيراداتها أكثر من (14) ترليون والمتحصل لا يزيد عن (1) ترليون دينار
8. الإسراع بتشكيل مجلس الخدمة الاتحادية وإعادة النظر بالهيكل الإداري للدولة فلا يعقل ان يترهل الجهاز الإداري بهذا الكم الهائل من الموظفين في دوائر ومؤسسات معينة، خاصة بعد إعادة أكثر من (500) منتسب الى مؤسسات الجيش والشرطة والحشد الشعبي والكهرباء، في حين ان المؤسسات الخدمية الأساسية مثل التربية والصحة تعاني من قلة الطواقم المتخصصة ويعمل فيها متطوعون بدون أجور منذ سنوات.
9. من الضروري إعادة مراجعة جولات التراخيص النفطية التي تستنزف سنويا (14) ترليون دينار، كنفقات حاكمة واجبة الدفع وملاحظة ماذا حققت بعد مرور 10 سنوات، هل زاد الإنتاج منها بما يتناسب مع التكاليف المدفوعة؟ وما هو مخطط لها؟ اذ كانت أحد الشروط الموجود فيها ان يصل الإنتاج النفطي منها الى (17) مليون برميل في عام 2017 ونحن الان في عام2020.[10]
10. الاعتماد على المصادر المحلية في تأمين العجز المتوقع، نتيجة تدهور أسعار النفط عبر الاقتراض من المؤسسات المالية الوطنية، مثل مصرف التجارة العراقية ومصرف الرافدين ومصرف الرشيد، إضافة الى المصارف الخاصة العراقية مع إمكانية اشراك البنك المركزي العراقي بطريقة غير مباشرة لشراء السندات الحكومية من السوق المالية الثانوية، وبما لا يزيد عن (20) مليار دولار مثلما فعل في الأعوام 2014 و2015 و2016. خاصة بعد إشارة وكالة التصنيف العالمية ستاندرد اند بورز في أحدث تصنيف ائتماني سيادي للعراق في 2020/3/26 عندما أبقت العراق بالتصنيف B/B- مع نظرة مستقرة الى إمكانية استخدام الاحتياطيات النقدية للبنك المركزي لغاية (11,250) مليار دولار لمواجهة الصدمة انهيار اسعار النفط.[11]

الهوامش:

1 - بيان خلية الازمة لمكافحة فايروس كورونا ليوم الاثنين 2020/3/30

2- تصريح السيد المستشار المالي لرئيس الوزراء في 2020/3/9 لوكالة الاناضول.

aa.com.tr/ar

3- تصريح السيد محمد الزبيدي عضو غرفة تجارة بغداد للعربي الجديد في 2019/10/11.

alaraby.co.uk/amp/economy

4- وكالة الاناضول التركية، العراق: انسحاب بتروناس من حقل الغراف لن يؤثر على الإنتاج في 2020/3/19.

https://www.aa.cm.tr.ar

5- شريف عثمان، حرب النفط الجديدة، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، 2020/3/22، ص6.

6- صندوق النقد الدولي، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، كانون الثاني 2020 ص9

7- NOOR TRENDS، التقارير الاقتصادية، مستجدات الاسواق، ثورة النفط الصخري تضع امريكا في مقدمة الدول المنتجة للنفط، 2020/1/17.

8- صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 مع العراق، تموز 2019.

9- وزارة العدل، الوقائع العراقية، العدد 4550 في 5/8/2019 قانون الادارة المالية الاتحادية رقم 6 لسنة 2019.

10- عبدالرحمن نجم المشهداني، جولات التراخيص النفطية وأثرها على الاقتصاد العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 35 في ايلول 2011. ص 4.

11- Standard&Poor's Global Ratings, IRAQ,26/3/2020

2020 - 04

info@makingpolicies.org
www.makingpolicies.org
/makingpolicies

THE CENTER OF MAKING POLICIES
FOR INTERNATIONAL AND STRATEGIC STUDIES
مركز صنع السياسات
للدراسات الدولية والاستراتيجية